واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل
متطفل فيه او لتنكيره ووجهه الوجه الاخير من لام التعريف
وفيه ما فيه قيل يختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض
عن المضاف اليه ويجي اختصاص الاضافة او لمقابلة نون الجمع
على رأي من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها
لعدم تمحض التاء للتانيث ومنعها لتقدير اوي فصار كالتعا
فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا
اي رفع صوته به مطربا متغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة
التي تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان
حروف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل لحق به لان حرف
الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين
اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد واما ما يلحق القافية
المقيدة اي الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر به عن
الوزن فكان المص اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا
نحو قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
جرير

وقال

وقال قائم الاعماق خاوي المخترقن بفتح ما قبله تشبيها
بالخفيفة وبكسره للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم
صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يرد عند الاطلاق
والاسناد اليه الظاهر ان الضمير يرجع الى الاسم فيرد عليه ان
الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الحد وان معرفته بعد
معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح
في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء مسندا اليه
قيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع
الضمير الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى
الاسم اه اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى
الشيء تباين وان تلازما وجودا ومع التنافي كونه مسندا لم
الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي بارجاع الضمير الى
الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي
والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار
الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المخصصة
به عقلا فيفيد الحد فاعرف انتهى تدبر ان الاسناد مطلقا نوع
والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني

Copyright © King Saud University